كاملة مع تقديم كفيلين بمبلغ خمسين جنيها لكل واحد. وأصبحت الحياة في مازق حقيقي. يصفه زعيتر في يومياته فيقول: «هذه الجريدة أحد أصحابها الاستاذ خير الدين الزركلي في مصر، وقد وعد بالعودة مع أحرف طباعية منذ مدة وتركني وحدي. الاستاذ عادل جبر ليس له في الجريدة إلا اسمه وقد انثهت علاقاته بها. السيد الدزدار كذلك شأنه. العمال يطالبونني بالاجور فادفع لهم مما استقرضه ولا سيما من أخي عادل. إذن لا بد من توقيف الجريدة مؤقتا...»[٤٦].

ثم قام زعيتر بتوزيع بيان على الصحف الفلسطينية أعلن فيه توقف الحياة عن الصدور بسبب محاكمته، وقد كتبت الجرائد: الجامعة العربية، وصوت الشعب، وفتى العرب، متضامنة مع هذه القضية.

وفي السابع من أيلول (سبتمبر)، نظرت المحكمة بقضية زعيتر، وتولى الدفاع عنه المحامون عوني عبد الهادي وعادل زعيتر، مغنّم مغنّم ، وأصدرت المحكمة حكمها وقد تلاه «سولمان» وجاء فيه ما يلي: «أبرز لي من قبل البوليس بعض أعداد من جريدة الحياة لانظر فيما نشر فيها إن كان يثير الرأي العام، وطلب الدفاع منّي أن يقدم بعض شهود الاستماع رأيهم في هذه المسألة، فأنا المسؤول عن إعطاء هذا الرأي، ولا أقبل أن يقدم هؤلاء الشهود لاستمع إلى رأيهم، وطلب الدفاع أن أعطيه فرصة لمقابلة الترجمة في المقالات الاربع. إنني مقتنع أن مترجم الحكومة هو كاف ماهر في هذه الأشياء، وقد قرأت هذه المقالات واقتنعت بأنها مما يثير الرأي العام، وعلى ذلك أطلب من أكرم أفندي زعيتر أن يقدم كفالة على حسن السلوك بمئة جنيه لمدة سنة، مع عمل كفالة ثامين من شخصين، كل واحد بخمسين جنيهاً». وقد أثارت هذه المحاكمة الصورية الجائرة، الصحف الفلسطينية والعربية، وكتبت مستنكرة فنشرت جريدة «الجامعة العربية» مقالاً افتتاحيا حول المحاكمة، وجعلت عنوانه: «سابقة خطرة، نفي الصحفيين وواجب المؤتمر الصحفي» ومما قالته: «والحق يقال اننا عجبنا كثيرا لاقدام السلطة على محاكمة زميلنا محرر الحياة لاسباب كثيرة:

«أولاً: إن السلطة ترتكب سابقة خطرة جدا لا نظير لها في الدنيا بإقدامها على محاكمة الصحفيين بموجب قانون منع الجرائم، لأن المعنى المفهوم من هذه المحاكمة بصورة لا تقبل الريب هو أن السلطة إنما تقدم على نفي الصحفي الذي سيصدر عليه الحكم من البلد الذي يقيم به إلى بلد آخر تختاره السلطة، وهذا لا شك تقييد للحرية لا مبرر له، وقضاء فظيع عليها.

«ثانياً: إن السلطة تقدم على محاكمة محرر الحياة من أجل أربع مقالات سبق لها أن أنذرت المدير المسؤول لهذه الجريدة على نشرها وهذا في منتهى الغرابة.

«ثالثاً: لم يكد الأستاذ أكرم زعيتر ينهي مدة محكوميته السابقة، وهي الاقامة الجبرية بنابلس سنة كاملة وتقديم كفالة مالية حتى يفجأ الآن بمحاكمة ثانية مثلها أو أشد منها، بيد أن المسألة مسألة عمومية وليست فردية». ومضت تقول: «فإلى هذه السابقة الخطيرة نكرر لفت نظر هيئاتنا السياسية ومؤتمرنا الصحفي لدفع الأذى الذي